الأمم المتحدة

E/CN.3/2022/33

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
8 December 2021
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الثالثة والخمسون

1-4 آذار/مارس 2022

البند 4 (د) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للعلم: الإحصاءات الصناعية

تقرير منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية عن الإحصاءات الصناعية

مذكرة من الأمين العام

وفقا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي 224/2021 والممارسات السابقة، يتشرف الأمين العام بأن يحيل، للعلم، تقرير منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) عن الإحصاءات الصناعية، المعروض على اللجنة الإحصائية. ويقدِّم التقرير معلومات مستكملة عن الأنشطة التي اضطلعت بها اليونيدو في مجال الإحصاءات الصناعية منذ صدور التقرير السابق (E/CN.3/2019/12) ويقدم معلومات عن أنشطة بناء القدرات والتدريب المضطلع بها لتنفيذ التوصيات الدولية للإحصاءات الصناعية.

وتصف اليونيدو دورها كوكالة راعية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالتصنيع. ويورد التقرير بإيجاز الأنشطة التي اضطلعت بها اليونيدو من حيث التطوير المنهجي، والإبلاغ على الصعيدين العالمي والإقليمي، وتحسين توافر البيانات المتعلقة بالمؤشرات التي تتولى رعايتها.

وقد نُقلت بعض الأنشطة المتصلة بالإحصاءات الصناعية التي كانت تضطلع بها سابقا شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة إلى اليونيدو، مما مكّن اليونيدو من أن تتولى المسؤولية الكاملة في هذا المجال، ومن ثم تبسيط عملية الإبلاغ عن البيانات التي تقوم بها المكاتب الإحصائية الوطنية. ويقدم التقرير معلومات مستكملة عن حالة هذا النقل للمسؤوليات وعن المبادرات التي اضطلعت بها اليونيدو لتحسين فهرسها للإحصاءات الصناعية، لا سيما استجابة للطلب المتزايد للحصول على المعلومات في الوقت المناسب.

* E/CN.3/2022/1.

21-18417 (A) 171221 221221

الرجاء إعادة استعمال الورق

وتسلط اليونيدو الضوء أيضا على الثغرات المستمرة في البيانات في بعض الإحصاءات الصناعية الرئيسية، ولا سيما في المناطق المنخفضة الدخل، الأمر الذي لا يزال يشكل عقبة أمام الرصد الشامل وفي الوقت المناسب لأهداف التنمية المستدامة.

واللجنة مدعوة إلى الإحاطة علما بالتقرير.

تقرير منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية عن الإحصاءات الصناعية

أولا - مقدمة

1 - في دورتها الخمسين المعقودة في الفترة من 5 إلى 8 آذار/مارس 2019، رحبت اللجنة الإحصائية، في مقررها 112/50، بتقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (E/CN.3/2019/12) وأعربت عن دعمها لبرنامج العمل المتعلق بالإحصاءات الصناعية الوارد فيه، بما في ذلك المسؤولية الموسعة عن الإحصاءات الصناعية بعد نقل الأنشطة من شعبة الإحصاءات إلى اليونيدو. ودعت اللجنة اليونيدو إلى تخصيص الموارد اللازمة لأنشطة إنتاج البيانات ونشرها في الوقت المناسب، مع الاستمرار في إتاحة الوصول المفتوح إلى البيانات الصناعية العالمية. وأكدت اللجنة من جديد الحاجة إلى تعزيز المساعدة التقنية المقدمة إلى البلدان في مجال الإحصاءات الصناعية، وطلبت إلى الشركاء الدوليين في التنمية زيادة المساعدة المقدمة إلى برامج بناء القدرات في هذا المجال.

2 - ويقدّم هذا التقرير معلومات مستكملة عن الأنشطة التي اضطلعت بها اليونيدو مؤخرا استجابة لطلبات اللجنة. ويذكر أن العديد من مؤشرات الأهداف، لا سيما تلك المتصلة بالتصنيع المستدام والشامل للجميع (الهدف 9)، تُجمّع من البيانات التي تنتجها نظم الإحصاءات الصناعية، مما يتطلب أن توليها الحكومات الوطنية والجهات الشريكة الإنمائية مزيدًا من الاهتمام.

3 - ويعرض التقرير بإيجاز الإجراءات التي اتخذتها اليونيدو بعد نقل المسؤولية الكاملة عن الإحصاءات الصناعية العالمية من شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة إلى اليونيدو.

ثانيًا - الأنشطة المنفذة استجابة لطلبات اللجنة

ألف - تنفيذ التوصيات الدولية للإحصاءات الصناعية

4 - منذ صدور التقرير السابق، أُحرز تقدم كبير في تنفيذ أحدث التوصيات الدولية للإحصاءات الصناعية. ووفقًا لقواعد بيانات اليونيدو، فإن أكثر من 110 بلدان تقوم الآن بتجميع البيانات الصناعية باستخدام التنقيح الرابع للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، بينما تعتزم بلدان أخرى مباشرة استخدامه في السنوات المقبلة. وقد أسهم استخدام التنقيح الرابع على نطاق واسع في زيادة اتساق البيانات الصناعية وقابليتها للمقارنة دوليًا.

5 - كما استمر عدد البلدان التي أجرت تعدادات أو استقصاءات سنوية أو دورية للصناعات (المنشآت أو المؤسسات) في الازدياد. وتغطي معظم الاستقصاءات بنود البيانات الأساسية المقترحة في التوصيات الدولية للإحصاءات الصناعية 2008. وقد ارتفع عدد البلدان التي تعد تقديرات شهرية أو فصلية بشأن الإنتاج بناءً على التوصيات الدولية المتعلقة بدليل الإنتاج الصناعي 2010 وتحسنت أيضا إمكانية الوصول إلى هذه البيانات. وفي العديد من البلدان، يعد هذا الدليل مصدرًا هامًا للمعلومات لإعداد الحسابات القومية الفصلية. وقد أقر صانعو السياسات على نطاق واسع بأهمية المؤشرات القصيرة الأجل مثل دليل الإنتاج الصناعي في أعقاب ظهور أزمة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وبالنظر إلى أن الآثار المترتبة على الجائحة كانت غير متجانسة على نطاق المناطق وقطاعات الأنشطة، فإن البيانات المصنفة تصنيفا مناسبا

حسب الصناعة يمكن أن توفر معلومات قيمة عن الآثار الخاصة بالقطاعات ومدى الانتعاش. وقد دأبت البلدان على تنفيذ المعايير والتوصيات المقترحة في التوصيات الدولية المذكورة أعلاه تدريجيا، مما مكنها من إعداد مجموعة شاملة من البيانات على مستوى القطاعات لتحسين إحصاءات الأعمال التجارية والإحصاءات التجارية وإحصاءات الحسابات القومية وغيرها من المؤشرات على نطاق الاقتصاد ككل. وساهمت زيادة توافر البيانات الصناعية نتيجة الزيادة في الطلب على البيانات من المستخدمين في الحكومة والقطاع الخاص والشركاء الإنمائيين في تحسين فهم مسائل السياسات الصناعية، بما شمل مراعاتها في سلاسل القيمة العالمية.

6 - وتستخدم البلدان أيضًا مصادر بيانات أخرى لتلبية الطلب على الإحصاءات الصناعية. وتمثل أحد هذه المصادر في التعدادات الاقتصادية، التي تنتج بيانات أساسية مصنفة حسب الأنشطة الاقتصادية. وقد مكن ذلك العديد من البلدان النامية من تحديث سجلاتها للأعمال التجارية، وتحسين أطر الاستقصاءات وإعداد المزيد من الاستقصاءات المتخصصة التي تتطلب بيانات إضافية. كما زاد استخدام المصادر الإدارية في الاقتصادات الصناعية والاقتصادات الصناعية الناشئة. إلا أن المصادر الإدارية لا تكون دائما موثوقة، وذلك في بعض الحالات بسبب عدم كفاية التغطية أو التحديث الضعيف للنظم. ونظرت اليونيدو في نطاق البيانات الضخمة في الإحصاءات الصناعية وخلصت إلى أنه من الممكن تطبيقها في البلدان النامية على التجارة الدولية في السلع والخدمات الصناعية. وستواصل اليونيدو استكشاف إمكانات مصادر البيانات البديلة، بما في ذلك البيانات الضخمة، لأغراض الإحصاءات الصناعية.

باء - حلقات العمل الدولية والإقليمية وأنشطة بناء القدرات

7 - واصلت اليونيدو تنظيم حلقات عمل إقليمية لفائدة المكاتب الإحصائية الوطنية باعتبارها من أكثر التدابير فعالية من حيث التكلفة لإطلاع الإحصائيين الوطنيين على أحدث التوصيات وأفضل الممارسات على الصعيد الدولي. ونظرا إلى وجود الكثير من القضايا المشتركة بين المكاتب الموجودة في المنطقة نفسها، فإن حلقات العمل هذه أتاحت حيزا لإجراء مداولات بشأن المشاكل المفاهيمية وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات. ومنذ أوائل عام 2020، تنفذ اليونيدو معظم أنشطتها في مجالي التدريب وبناء القدرات بالوسائل الافتراضية بسبب القيود المفروضة منذ بداية جائحة كوفيد-19.

8 - ومنذ صدور تقريرها السابق إلى اللجنة، عقدت اليونيدو عدة حلقات عمل وطنية وإقليمية. كما أجرت مناقشات ومشاورات بشأن إنتاج وتحليل الإحصاءات الصناعية، بما في ذلك رصد أهداف التنمية المستدامة، مع ممثلين حكوميين من أرمينيا وأوزبكستان وبنما وبيلاروس وتركمانستان والسلفادور وفييت نام وكولومبيا وميانمار، من بين بلدان أخرى. وترد حلقات العمل والأنشطة التدريبية التي تستهدف تحديدا مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في الفقرة 27 من هذا التقرير.

9 - وقد نفذت اليونيدو، ضمن نطاق برنامجها للمساعدة التقنية، مشاريع تهدف إلى تعزيز قدرة البلدان على جمع الإحصاءات الصناعية وتحليلها. وخلال الفترة من عام 2019 إلى عام 2021، نظمت اليونيدو مشاريع للمساعدة التقنية في الأردن وعمان وكمبوديا وكوبا والمملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى مشروع إقليمي لفائدة بلدان رابطة الدول المستقلة. وثمة مشاريع جديدة قيد عملية الموافقة عليها.

10 - بيد أنه تجدر الإشارة إلى أن طلب المكاتب الإحصائية الوطنية الحصول على المساعدة التقنية أكبر بكثير من مستوى التنفيذ الحالي. وتعمل اليونيدو على تعبئة موارد إضافية لهذا الغرض. وفي بعض

الحالات، على سبيل المثال في عُمان والمملكة العربية السعودية، نفذت اليونيدو مشاريع مساعدة تقنية تمولها البلدان نفسها. وبالمثل، قدمت حكومات الاتحاد الروسي والصين وبلدان أخرى دعما ماليا إلى اليونيدو، ليس فقط للمشاريع المنفذة في بلدانها ولكن أيضا لتلك المنفذة في بلدان أخرى في مناطقها. ويحظى هذا الدعم بتقدير كبير.

ثالثا - برنامج منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لجمع البيانات ونشرها

11 - تتولى اليونيدو المسؤولية العالمية عن جمع الإحصاءات الصناعية العامة سنويا بشأن التعدين والصناعة التحويلية والكهرباء والغاز وإمدادات المياه وغيرها من الصناعات في مجال المرافق العامة (التنقيح الرابع للتصنيف الصناعي الدولي الموحد، الأبواب باء وجيم ودال وهاء)، على مستوى الرمزين الرقميين المكونين من ثلاثة أرقام وأربعة أرقام. وتجمع مباشرة البيانات السنوية من حوالي 150 بلدا غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أو الاتحاد الأوروبي، على النحو المبين في الفقرة 12. ويُطلب من البلدان الإبلاغ عن البيانات ذات الصلة وفقًا للتنقيح الرابع أو التنقيح الثالث للتصنيف الصناعي الدولي الموحد. وفي عام 2019، تم تغيير سنة الأساس بالنسبة إلى جميع البيانات التي تنتجها اليونيدو من عام 2010 إلى عام 2015.

12 - وعملا بالتوصيات الصادرة عن اللجنة في دورتها السابعة والعشرين المعقودة في عام 1993، نُقلت المسؤولية الدولية عن جمع ونشر الإحصاءات الصناعية العامة من شعبة الإحصاءات إلى اليونيدو ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام 1994. وعلاوة على ذلك، أبرم اتفاق مشترك بين الوكالات بين المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تقوم بموجبه منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بجمع البيانات مباشرة من البلدان الأعضاء فيها غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ويقوم المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي بجمع إحصاءات الأعمال التجارية المتعلقة بالبلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وهكذا، تحصل اليونيدو على البيانات من البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مباشرة من المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي ومباشرة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بالنسبة إلى البلدان غير الأعضاء في المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتسهم هذه العملية في تجنب ازدواجية الجهود. وتتيح المواقع الشبكية الرسمية للمنظمات الوطنية وفوق الوطنية إمكانية الوصول المباشر إلى البيانات الأولية في كثير من الحالات، خاصة بالنسبة إلى المؤشرات التي تتاح عدة مرات في السنة مثل مؤشرات الإنتاج الصناعي الفصلية أو الشهرية.

13 - وزاد الطلب على الإحصاءات الصناعية زيادة كبيرة، لا سيما في سياق جائحة كوفيد-19، مما تتطلب توفير المعلومات في الوقت المناسب لدراسة تطور الإنتاج الصناعي خلال الأزمة وما ترتب على ذلك من أثر اقتصادي. ونظرًا إلى أن سلسلة البيانات السنوية لا يمكن أن تُظهر التغييرات المفاجئة في الإنتاج، فإن مؤشرات الإنتاج الصناعي الشهرية والفصلية أصبحت مصدرًا هاما للحصول على المعلومات في الوقت المناسب. وقد اتسم ذلك بأهمية خاصة في تقدير أثر الأزمة على غايات الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالصناعة بعد تفشي جائحة كوفيد-19.

14 - وتتاح جميع البيانات التي تقوم اليونيدو بجمعها وتعهدها من خلال بوابتها للبيانات الإلكترونية (https://stat.unido.org/). واعتبارا من عام 2022، ستُتاح إمكانية الوصول إلى قواعد البيانات مجانا

لجميع المستخدمين، بموجب سياسة اليونيدو الجديدة لنشر البيانات المفتوحة. ويمكن تقسيم قواعد البيانات التي تتعهدها اليونيدو إلى مجموعتين بناءً على مصدر البيانات: (أ) البيانات المصدرية التي يتم الحصول عليها مباشرة من المكاتب الإحصائية الوطنية؛ و (ب) البيانات المصدرية التي يتم الحصول عليها من قواعد بيانات اليونيدو أو قواعد بيانات المنظمات الدولية الأخرى.

15 - وتنتمي قواعد البيانات التالية إلى الفئة الأولى:

(أ) قاعدة بيانات الإحصاءات الصناعية - تتوفر في نسختين هما: INDSTAT2 و INDSTAT4. وتحتوي النسخة INDSTAT2 على بيانات السلاسل الزمنية لقطاع الصناعة التحويلية على مستوى الرمز الرقمي المكون من رقمين في التنقيح الثالث للتصنيف الصناعي الدولي الموحد. وهي تمثل قاعدة بيانات الإحصاءات الصناعية الدولية الأكبر من نوعها. وتوفر بيانات سنوية تستند إلى معيار تصنيف وحيد لفترة أطول، مما يجعلها ذات قيمة خاصة بالنسبة إلى التحليل الهيكلي الطويل الأجل. وتحتوي على ثمانية مؤشرات رئيسية للإحصاءات الصناعية، بما في ذلك الأرقام القياسية للإنتاج الصناعي. وتحتوي النسخة INDSTAT4 على بيانات سنوية مصنفة بكثير من التفصيل عن قطاع الصناعة التحويلية منذ عام 1990 على مستوى الرمز الرقمي المكون من أربعة أرقام في التصنيف الصناعي الدولي الموحد. وما فتئت قابلية البيانات للمقارنة على مر الزمن وعلى نطاق البلدان تمثل الأولوية الرئيسية في وضع قاعدة البيانات هذه وتحديثها؛

(ب) قاعدة بيانات إحصاءات التعدين والمرافق العامة - تمثل قاعدة بيانات فريدة عن التعدين واستغلال المحاجر وامدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء وإمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات. وفي العقود الأخيرة، لوحظ استنفاد تدريجي للموارد الطبيعية في جميع أنحاء العالم. وفي الوقت نفسه، شهد الطلب على موارد مثل النفط الخام والغاز الطبيعي والمياه ارتفاعا كبيرا بسبب النمو الصناعي السريع والزيادة الإجمالية في عدد سكان العالم. واستجابة للطلبات المتزايدة الواردة من مستخدمي البيانات، تتيح اليونيدو قاعدة بياناتها منذ عام 2012. وهي تحتوي على بيانات سنوية لأكثر من 100 بلد منذ عام 1995. وتُعرض البيانات على مستوى الرمزين الرقميين المكونين من رقمين وثلاثة أرقام في التنقيحين الثالث والرابع للتصنيف الصناعي الدولي الموحد؛

(ج) الدليل الفصلي للإنتاج الصناعي - تتضمن مؤشرات فصلية للإنتاج الصناعي على المستوى القطري للأبواب باء وجيم ودال وهاء من أبواب التنقيح الرابع للتصنيف الصناعي الدولي الموحد، وكذلك على مستوى الرمز الرقمي المكون من رقمين في إطار باب الصناعة التحويلية من أبواب التنقيح الرابع للتصنيف الصناعي الدولي الموحد. والهدف هو تسليط الضوء على التحولات القصيرة الأجل في ناتج الصناعات المختلفة؛

(د) الدليل الشهري للإنتاج الصناعي - قاعدة البيانات الجديدة هذه، التي أطلقت في أوائل عام 2020، هي عبارة عن تجميع للمؤشرات الشهرية للإنتاج الصناعي على مستوى الرمز الرقمي المكون من رقمين في إطار باب الصناعة التحويلية من أبواب التنقيح الرابع للتصنيف الصناعي الدولي الموحد بالنسبة إلى البلدان التي تنتج هذه البيانات. وهي مصدر هام للمعلومات التي تتاح في الوقت المناسب من أجل دراسة الاتجاهات القصيرة الأجل وتحليل أثر الصدمات والسياسات.

16 - ويتم تعهد قواعد البيانات التالية لعدد من المؤشرات الاقتصادية المستمدة من البيانات باستخدام مصادر خاصة باليونيدو أو مصادر خارجية:

(أ) قاعدة بيانات ميزان العرض والطلب في المجال الصناعي - يجري تعهدها على مستوى الرمز الرقمي المكون من أربعة أرقام في التصنيف الصناعي الدولي الموحد باستخدام البيانات المستمدة من قاعدة بيانات اليونيدو في مجال الإحصاءات الصناعية وقاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات التجارة الدولية. وتتضمن بيانات عن الناتج المحلي وعن الواردات والصادرات من السلع المصنعة. وتعرض الاستهلاك المحلي الظاهر باعتباره الفرق بين الناتج المحلي والميزان التجاري؛

(ب) قاعدة بيانات القيمة المضافة للصناعة التحويلية - تحتوي على بيانات عن أكثر من 200 اقتصاد يتم تعهدها منذ عام 1990. وتُقدر البيانات المتعلقة بالسنوات الأخيرة باستخدام أساليب التنبؤ الآني. وتُستقى الأرقام الخاصة بمعظم البلدان من الموقع الشبكي للشعبة وتُكمّل من المنشورات الوطنية وتقديرات اليونيدو؛

(ج) مؤشر قياس الأداء الصناعي التنافسي - هي بمثابة مقياس مركب يتألف من ثمانية مؤشرات كمية للأداء الصناعي. وتجمّع المؤشرات من البيانات الواردة في قواعد بيانات اليونيدو وقاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات التجارة الدولية. وتصنف البلدان حسب الدرجة المركبة وتشير إلى المركز النسبي للبلدان في التنمية الصناعية العالمية. وتحتوي قاعدة البيانات على القيم المطلقة وقيم المؤشر لكل من مؤشر المكونات منذ عام 1990؛

(د) منصة البيانات المتعلقة بالهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة - تحتوي قاعدة البيانات هذه، التي تعتبر اليونيدو الوكالة الراعية لها، على أحدث البيانات المتعلقة بستة من مؤشرات الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة، إضافة إلى بيانات السلاسل الزمنية المتوفرة منذ عام 2000. وتُستمد البيانات من قواعد بيانات اليونيدو الأخرى والمصادر الوطنية والوكالة الدولية للطاقة ومنظمة العمل الدولية والبنك الدولي.

17 - وبالإضافة إلى ذلك، تقوم اليونيدو بتجميع ونشر المنشورات الإحصائية التالية باستخدام البيانات المستقاة من قواعد البيانات المذكورة أعلاه:

(أ) الحولية الدولية للإحصاءات الصناعية (سنوية)؛

(ب) الإحصاءات العالمية المتعلقة بالتعدين والمرافق العامة (كل سنتين)؛

(ج) تقرير الأداء الصناعي التنافسي (كل سنتين)؛

(د) المؤشرات الإحصائية للتصنيع الشامل للجميع والمستدام (تقرير مرحلي يقدم كل سنتين عن الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة)؛

(هـ) التقرير الفصلي عن إنتاج الصناعة التحويلية في العالم (على الإنترنت فقط)؛

(و) التقرير الشهري عن آخر المستجدات المتعلقة بإنتاج الصناعة التحويلية في العالم (على الإنترنت فقط).

18 - وتوزع جميع المنشورات بانتظام على المكاتب الإحصائية الوطنية. ويُعلن عن صدور المنشورات الجديدة من خلال البيانات الصحفية الرسمية لليونيدو وقنوات التواصل الاجتماعي.

19 - وتعتزم اليونيدو توسيع نطاق فهرسها للبيانات ليشمل مجالات أخرى ذات صلة بالقطاع الصناعي. ويشمل ذلك قاعدة بيانات إنتاج السلع الأساسية الصناعية، التي نُقلت من شعبة الإحصاءات إلى اليونيدو في عام 2019. وسيشمل ذلك أيضًا سلاسل بيانات إضافية عن التجارة الدولية في السلع الصناعية، والعمالة في القطاعات الصناعية وغيرها من المجالات، بالإضافة إلى المؤشرات التحليلية لإنتاجية العوامل والأداء الصناعي. وستقوم اليونيدو بإنتاج سلاسل البيانات الجديدة هذه ونشرها في السنوات المقبلة.

رابعا - مسؤوليات شعبة الإحصاءات

20 - تحتفظ الشعبة بالمسؤولية عن بعض المعايير والتصنيفات والمبادئ التوجيهية والتوصيات المنهجية والأدلة ذات الصلة في مجال الإحصاءات الصناعية. وتتمثل التوصيات الدولية الرئيسية في التوصيات الدولية للإحصاءات الصناعية 2008 والتوصيات الدولية المتعلقة بدليل الإنتاج الصناعي 2010. والمجموعة الأولى من التوصيات الدولية متاحة بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة وعلى شبكة الإنترنت. والنسخة النهائية المحررة من المجموعة الثانية متاحة بالإنكليزية وعلى شبكة الإنترنت فقط. أما التصنيفان المرجعيان الرئيسيان الأكثر أهمية بالنسبة إلى الإحصاءات الصناعية، فهما التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية والتصنيف المركزي للمنتجات، اللذان تتعهدهما الشعبة أيضًا. وتشارك اليونيدو كعضو في فرقة العمل التي أُنشئت للاضطلاع بتنقيح التصنيف الصناعي الدولي الموحد، وفقا للمقرر الذي اتخذته اللجنة الإحصائية في دورتها الثانية والخمسين بالشروع في تنقيح هذا التصنيف الدولي.

21 - وتعتزم الشعبة مواصلة تعاونها مع اليونيدو وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك اللجان الإقليمية، في مجالات المنهجية وتصنيفات الإحصاءات الصناعية وبناء القدرات لتعزيز برنامج العمل المتعلق بالإحصاءات الصناعية في البلدان. وتجدر الإشارة إلى وجود طلب كبير على توسيع نطاق التعاون في مجالات الإحصاءات الاقتصادية المتكاملة، والروابط السياساتية، على سبيل المثال أهداف التنمية المستدامة وغيرها من الأطر، وتطوير تقنيات وأدوات ومصادر بيانات جديدة، بما في ذلك الروابط بالسجلات الإحصائية للأعمال التجارية، والبيانات الإدارية والبيانات الضخمة.

خامسا - نقل المسؤولية الكاملة عن الإحصاءات الصناعية العالمية

22 - وفقا للترتيبات المتفق عليها فيما يتعلق بالمقرر الذي اتخذته اللجنة في هذا الصدد في عام 1993، تقع المسؤولية الدولية عن جمع ونشر الإحصاءات الصناعية العامة على عاتق شعبة الإحصاءات واليونيدو ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ومنذ عام 1996، تقوم اليونيدو بنشر الحولية الدولية للإحصاءات الصناعية. وتُجمع البيانات اللازمة لهذا المنشور ولقاعدة البيانات من المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي بالنسبة إلى أعضاء الاتحاد الأوروبي، ومن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بالنسبة إلى البلدان غير الأعضاء في المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومباشرة من المكاتب الإحصائية الوطنية بالنسبة إلى البلدان الأخرى. ومنذ عام 2010، تقوم اليونيدو بنشر الإحصاءات العالمية المتعلقة بالتعدين والمرافق العامة مرة كل سنتين، بما في ذلك الطبعات الثلاث الأولى استنادا إلى البيانات التي جمعتها الشعبة. وعقب النشر الناجح لتلك الطبعات، نُقلت الأنشطة المتصلة بإحصاءات التعدين والمرافق العامة رسمياً من الشعبة إلى اليونيدو في

عام 2015. كما نُقلت المسؤولية عن جمع ونشر البيانات التي تنشر عدة مرات في السنة بشأن دليل الإنتاج الصناعي إلى اليونيدو في عام 2015.

23 - وكجزء من عملية نقل الأنشطة المتبقية والنهائية من الشعبة إلى اليونيدو، وبعد إقرارها من قبل اللجنة في عام 2019، تتولى اليونيدو حاليا المسؤولية عن إحصاءات إنتاج السلع الأساسية الصناعية. وتعمل اليونيدو حاليًا، بالتعاون الوثيق مع الشعبة، على إدماج هذه الإحصاءات في إنتاجها المنتظم للبيانات وستنشرها باعتبارها قاعدة بيانات إنتاج السلع الأساسية الصناعية. ومن المقرر أن تبدأ دورة التحديث السنوية الأولى لهذه البيانات التي تقع ضمن مسؤولية اليونيدو في عام 2022.

سادسا - الأنشطة المضطلع بها في سياق مؤشرات أهداف التنمية المستدامة

24 - زادت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بدرجة كبيرة من أهمية الإحصاءات الصناعية بالنسبة إلى التنمية العالمية. وعيّن فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة اليونيدو كوكالة راعية لستة مؤشرات تتصل بالتصنيع المستدام والشامل للجميع في إطار الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة، بينما تُستخدم الإحصاءات الصناعية أيضًا لتجميع مؤشرات أخرى لأهداف التنمية المستدامة المتصلة بكفاءة استخدام المياه واستهلاك المواد والإنتاج المستدام. وإن الطلب المتزايد لصانعي السياسات على البيانات كان بمثابة فرصة فريدة للإحصاءات الصناعية، لكنه طرح أيضًا تحديات هامة. وتعين على اليونيدو أن تزيد من قدرتها على الإبلاغ على الصعيد العالمي والاستجابة للطلب المتزايد على المؤشرات الصناعية في غضون فترة وجيزة نسبيًا.

25 - وتُصنَّف جميع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة تقريبًا التي تعتبر اليونيدو الوكالة الراعية أو الوكالة الراعية المشاركة لها على أنها مؤشرات من المستوى الأول وتُحدث سنويًا بتغطية قطرية واسعة. ومع ذلك، فإن البيانات المتعلقة بحجم ومساهمة المؤسسات الصناعية الصغيرة وبإمكانية وصولها إلى الخدمات المالية لا تزال محدودة. ويمثل المؤشر 9-3-1 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المؤشر الوحيد الذي تُعتبر اليونيدو الوكالة الراعية له والذي لا يزال يصنف على أنها من المستوى الثاني، حيث تغطي البيانات 67 اقتصادا فقط في جميع أنحاء العالم. وعلى الرغم من إعادة تصنيف المؤشر 9-3-2 إلى المستوى الأول خلال الاجتماع العاشر لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة المعقود في تشرين الأول/أكتوبر 2019، لا تزال تغطية البيانات ضئيلة.

26 - وتكملة لجهود الإبلاغ على الصعيد العالمي وبغية تقديم معلومات مفصلة عن التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة، نشرت اليونيدو تقريرين بعنوان "المؤشرات الإحصائية للتصنيع الشامل للجميع والمستدام" في عامي 2019 و 2021. وتضمن تقرير عام 2019 تحليلاً للتقدم المحرز على الصعيد العالمي نحو تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في سياق خطة عام 2030. وركز تقرير عام 2021 على التغيرات الأخيرة في التنمية الصناعية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 العالمية والطريقة التي يؤثر بها ذلك على تحقيق الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى هذين المنشورين، أعدت اليونيدو تقريرا بعنوان *كيف تؤثر التنمية الصناعية على رفاهة السكان*، يعرض أدلة إحصائية عن الطريقة التي يرتبط بها تحقيق الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة ارتباطًا وثيقًا بتحقيق الأهداف والغايات الأخرى لخطة عام 2030.

27 - وتتعهد اليونيدو قاعدة بيانات إلكترونية لمؤشرات الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالصناعة والمشمولة برعايتها. وتُعرض البيانات في شكل سلاسل زمنية سنوية منذ عام 2000. وبالإضافة إلى ذلك، استحدثت اليونيدو أدوات لمساعدة الدول الأعضاء على تتبع أدائها والتقدم الذي تحرزه في تحقيق غايات الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالصناعة. واستخدم مؤشر قياس الأداء الصناعي فيما يتعلق بالهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة من أجل وضع معايير مرجعية لقياس أداء البلدان المتعلق بمؤشرات الهدف 9 المتصلة بالصناعة، والتي تغطي حاليًا 131 اقتصادًا في العالم. وتمت صياغة منهجية لتقييم التقدم المحرز في تحقيق الهدف 9 من أجل الدلالة على مدى التقدم الذي أحرزته البلدان ومدى احتمال بلوغها الهدف بحلول عام 2030. ونُفذت كلتا الطريقتين كأداة تفاعلية على الإنترنت، هي أداة تعقب الصناعة من أجل تحقيق الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة، وهي متاحة على منصة اليونيدو للتحليلات الصناعية (https://iap.unido.org/).

28 - وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، استضافت اليونيدو حلقة عمل بشأن البيانات والإحصاءات لأغراض الاستعراضات الوطنية الطوعية القائمة على الأدلة للجمع بين ممثلين من المكاتب الإحصائية الوطنية المشاركة في العمل المتعلق بأهداف التنمية المستدامة وجهات التنسيق الوطنية المعنية بالاستعراضات الوطنية الطوعية المشاركة في صنع السياسات من أجل مناقشة وتبادل أفضل الممارسات بشأن الطريقة التي يمكن بها للإحصاءات أن تدعم عملية استعراض وطني طوعي قائمة على البيانات والأدلة. وفي أيار/مايو 2021، نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالتعاون مع اليونيدو، حلقة دراسية شبكية بشأن مؤشرات الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة لفائدة جميع منتجي الإحصاءات الرسمية في منطقة الإسكوا، بهدف تعزيز التنسيق بين المؤسسات وتدفقات البيانات، ومناقشة البيانات الوصفية للمؤشرات، وتحسين القدرات الإحصائية في إنتاج واستخدام المؤشرات الرسمية لأهداف التنمية المستدامة، والتعريف بالتحديات التي تواجهها البلدان في تجميع البيانات لأغراض مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وفي عام 2021، أطلق المعهد الإحصائي لآسيا والمحيط الهادئ التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالتعاون مع اليونيدو، دورة تعلم إلكتروني بشأن الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة، مصممة للمسؤولين الحكوميين من المكاتب الإحصائية الوطنية، ووزارة الصناعة والوكالات الأخرى المشاركة في تجميع ونشر وتحليل الإحصاءات المتعلقة بالصناعة والابتكار والبنية التحتية. وأخيراً، تواصل اليونيدو المشاركة في فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وقد انضمت إلى فرقة العمل المعنية بحساب المؤشرات الإجمالية العالمية لرصد أهداف التنمية المستدامة تحت رعاية الشعبة الإحصائية.

سابعا - الثغرات في بيانات الإحصاءات الصناعية

29 - سلطت تقارير اليونيدو الأخيرة المقدمة إلى اللجنة الضوء على الثغرة الحرجة في بيانات الإحصاءات الصناعية في العديد من البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتظل الاستقصاءات الصناعية المصدر الرئيسي للبيانات وإن كانت تعتبر عمليات مكلفة. ويكشف تحليل أجرته اليونيدو أن تكاليف الاستقصاءات تكون أقل بكثير في البلدان التي تُجرى فيها بشكل منتظم منه في البلدان التي تُجرى فيها على فترات زمنية أطول. ففي حال إجراء استقصاء جديد بعد عدة سنوات من الاستقصاء السابق، يتعين القيام باستثمارات جديدة لإنشاء إطار الاستقصاءات، وإعادة تدريب موظفي الاستقصاءات،

وتحديث مرافق وتطبيقات الحوسبة أو إنشاء الجديد منها. أما في حال إجراء الاستقصاءات سنويًا أو بشكل أكثر تواترًا، فإن المعارف والقدرات المؤسسية لا تحتفظ بها المكاتب الإحصائية الوطنية فحسب، بل أنها تتطور وتنضج أيضًا.

30 - وفي السنوات الأخيرة، شهد العديد من البلدان، بما في ذلك بعض من أقل البلدان الأفريقية نموا، حالة تراجع سابق لأوانه في عمليات التصنيع، تمثلت في انخفاض حصة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من أن توقعات النمو الاقتصادي في العديد من البلدان الأفريقية عالية جدًا بفضل ثروتها من الموارد المعدنية والمواد الخام الأخرى، وانخفاض تكاليف العمالة، وإمكانات التصدير القوية، فإن تلك البلدان لم تتمكن من جذب الاستثمارات الكافية لتحقيق التنمية الصناعية. ويرجع ذلك جزئيًا إلى عدم توفر البيانات الأساسية لأن إنشاء أي عمل تجاري جديد قد يعتبره المستثمرون مخاطرة كبيرة في حال عدم توافر المعلومات الأساسية اللازمة لاتخاذ القرار. وفي كثير من البلدان، فرض الافتقار إلى البيانات الأساسية قيودا كبيرة على قدرة الحكومات وقادة الأعمال التجارية على صياغة سياسات صناعية وطنية فعالة. وسُلط الضوء على هذه الثغرة في التقرير الذي أعدته اليونيدو في إطار أسبوع التصنيع في أفريقيا عام 2020.

31 - كما أن الثغرة في البيانات أثرت على العديد من البلدان النامية فيما يتعلق بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما فيما يتعلق بحجم ومساهمة المؤسسات الصناعية الصغيرة وإمكانية حصولها على الخدمات المالية (المؤشران 9-3-1 و 9-3-2 للهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة). وتعمل المؤسسات الصناعية الصغيرة بكمية منخفضة نسبيًا من الاستثمار الرأسمالي وقاعدة موارد يغلب عليها الطابع المحلي، وهو ما يفسر دورها المحوري في توليد العمالة والأعمال الحرة، وبالتالي الحيلولة دون وقوع شريحة كبيرة من السكان تحت خط الفقر. كما أنها تؤدي دورًا هامًا في انعاش الاقتصاد العالمي في مرحلة ما بعد جائحة كوفيد-19. بيد أنه نظرًا إلى صغر حجمها ومحدودية مواردها، فإنها تظل عرضة للصدمات غير المتوقعة، مثل أزمة كوفيد-19. ويعد توفير الحوافز المالية والوصول إلى الخدمات المالية لدعم المؤسسات الصغيرة أمرًا أساسيا لتمكينها من البقاء والازدهار أثناء الأزمة وبعدها. إلا ان النظام الحالي للإحصاءات الصناعية في العديد من البلدان النامية يقتصر على جمع البيانات من المؤسسات الأكبر التي تتجاوز من حيث حجمها عتبة معينة، مثل تلك التي يعمل فيها 10 أشخاص أو 20 شخصًا. وعلاوة على ذلك، تتوفر البيانات حسب حجم العمالة وفئة الصناعة لعدد محدود من البلدان فقط. ونظرًا إلى الدور الهام للمؤسسات الصناعية الصغيرة في التصنيع المستدام، يتعين على المكاتب الإحصائية الوطنية إدراجها في برامجها المقبلة المتعلقة بالاستقصاءات.

32 - وتتسم عمليات استقصاء الشركات الصغيرة في البلدان النامية بصعوبة أكبر من تلك التي تخضع لها المؤسسات الكبيرة. وبشكل عام، ثمة حاجة إلى بذل جهود كبيرة لبناء إطار موثوق للاستقصاءات، لا سيما وأن بعض الأنشطة لا يُنفذ إلا بشكل موسمي، مما يجعل من الضروري تحديد الفترة المناسبة لإجراء الاستقصاء. ويلزم وضع خطة مناسبة لأخذ العينات من أجل ضمان التمثيل الجيد لجميع المناطق والأنشطة الجغرافية. ويوصى بشدة أن تتعاون الوكالات الدولية ذات الخبرة في مجال الاستقصاءات الاقتصادية على وضع الأدوات والأساليب اللازمة وتنفيذ الاستقصاءات في البلدان المتخذة كعينة على أساس تجريبي. ويمكن إتاحة الخبرة المكتسبة من هذه العمليات إلى بلدان أخرى.

33 - كما أن البيانات المصنفة حسب القطاع الصناعي غير متوفرة بالنسبة إلى العديد من البلدان، أو نادرا ما تكون متوفرة. ولا تزال هذه الثغرة في البيانات تشكل عقبة أمام رصد التقدم المحرز في تحقيق التحول الهيكلي والهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة، وفي توفير المعلومات لتوجيه السياسات وتقييم البرامج المنفذة لدعم القطاع الصناعي.

ثامنا - الإجراء المطلوب من اللجنة الإحصائية اتخاذه

34 - اللجنة الإحصائية مدعوة إلى الإحاطة علما بهذا التقرير.